# المحاضرة الثانية

## أولاً : التغير و التغيير الاجتماعي في المجتمع السعودي

إن الفارق بين مصطلحي التغير الاجتماعي و التغيير الاجتماعي يتمثل في مدى تدخل الإنسان في عملية التغير

فكلما تدخل الإنسان لإحداث التغير أطلق على هذه العملية تغييراً ، و عادة يكون التغيير مخططاً ، و يسعى إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يقوم على التحديد الواقعي و المثالي لاحتياجات المجتمع ، و التنمية الاجتماعية عملية من عمليات التغيير الاجتماعي المخططة و المبرمجة لإحداث تغيرات في الأنساق التربوية و الأسرية و البيئية و التنظيمية و الثقافية .

### أما التغير الاجتماعي

فإنه يحدث تلقائياً نتيجة تأثير خدمات و برامج أحدثها الإنسان في واقعه الاجتماعي ، و حينئذ يكون تغير الظاهرة بطريقة تلقائية ليس مقصوداً بفعل الإنسان و تدخله لإحداث هذا التغير . و على هذا الأساس فإن مصطلح " التغير الاجتماعي "يعبر عن الاتجاه الذي تتبعه الظاهرة الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي في تطورها بطريقة تلقائية ، إما بتقهقرها أو تقدمها تبعاً للعوامل التي تتأثر بها داخل أو خارج البناء الاجتماعي .

هذه العوامل تكون غير موجهة في إصابة الظاهرة بالقوة أو الضعف أثناء وجودها في الواقع الاجتماعي ، فمثلاً ظاهرة الجريمة يزداد معدل ارتكابها في المجتمع بسبب التوسع في استقدام الأيدي العاملة الأجنبية ، و ظاهرة الجنوح عند الأحداث تزداد بسبب خروج المرأة للعمل خارج المنزل ، فيلاحظ من ذلك أن ظاهرة الجريمة أو الجنوح تأثرت بعوامل غير موجهة لها ، و هذا التحول الذي طرأ على معدلها يعد تغيراً لأنه كان تلقائياً .

إن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي بدأت في المجتمع السعودي منذ عام ( ١٣٩٠هـ ) تعد برامج مخططة لأنها تركز على التغيير في الجوانب المادية للفرد السعودي ، و بنفس الوقت تحاول المحافظة على الجوانب الثقافية و المعنوية للمجتمع ، لذلك كان منهجها و مبدؤها يتجليان في استناد أهدافها المادية و الاجتماعية إلى المبادئ و القيم الإسلامية و التراث الثقافي للمجتمع السعودي ، لذلك فقد قررت سياسة وزارة التخطيط في جميع الخطط التنموية التي نفذت مبدأ رئيساً ثابتاً في برامجها يتمثل في " التزام الدولة و تمسكها بمبادئ الشريعة الإسلامية و الحفاظ على التقاليد و القيم الثقافية و الأخلاقية المرتبطة بها " .

لذلك قامت سياسة المجتمع في فترة التغيير الاجتماعي بدور المحافظ على المعايير الدينية و الاجتماعية و نقلها من جيل إلى جيل ، و إحاطتها بسياج من الضبط الاجتماعي يمنع العدوان عليها أو الاستخفاف بها أو المناقشة في صلاحيتها ، و تشمل المعايير الاجتماعية عدداً هائلاً من نتائج تفاعل المجتمع في ماضيه و حاضره ، فهي تشمل التعاليم الدينية و المعايير الخلقية و القيم الاجتماعية و الأعراف و العادات و التقاليد .

و تحدد المعايير الاجتماعية علاقة الأفراد بعضهم ببعض ، ما هو صحيح أو خطأ ، و ما هو جائز أو غير جائز ، و ما هو مباح أو محرم ، كالنظر مثلاً لبر الوالدين و صلة الأرحام و قيمة الحجاب و الشرف و التضحية و الإيثار و قيمة التكافل الاجتماعي و احترام كبار السن ، و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ...

و المجتمع السعودي عندما اعتمد في سياسية التغيير على برامج حكومية موجهة تضفي و تثبت صفة الشرعية على المعايير و القيم الدينية و الاجتماعية السائدة في المجتمع ترسخ العقيدة و تبعد الأفراد من صراع القيم الروحية التي تنقص من قيمة الدين

و تقلل من فعاليته في حل المشكلات الاجتماعية ، فأصبح الدين الإسلامي محركاً فعالاً لطاقات البشر و ضرورة محتمة لتدعيم التقدم المادي .

و على هذا الأساس فإن سياسة التخطيط و التغيير الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية قد تدخلت تدخلاً واعياً و مخططاً محاولة لتحقيق التوازن الكافي بين سياسة " النوافذ المفتوحة " على الفكر العالمي المادي بشتى صوره من جهة ، و بين سياسة " التنمية الأخلاقية " المرتكزة على حماية و تدعيم القيم الدينية و الأخلاقية داخل البناء الاجتماعي للمجتمع السعودي .

و لهذا حدث التغير التلقائي في المجتمع في معظم الأحوال من الداخل بسبب صلابة الإطار الثقافي المحلي في مواجهة التيارات الخارجية ، و لكن الموضوعية العلمية تقتضي الاعتراف بوجود تأثير على درجة ما من العمق لوسائل الإعلام الأجنبي و الاحتكاك الثقافي بالمجتمعات الأجنبية على الأفكار و الآداب الدينية و الاجتماعية على مستوى الفرد و الأسرة ، لكنها ليست عميقة إلى الحد الذي يدعو إلى التشاؤم أو الاستسلام .

و يبدو أن سياسة المجتمع في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية قد منحت التغير الاجتماعي سمات و خصائص معينة خاصه في مصدره و اتجاهه و حركته ؛

## فقد تبين أن أهم خصائص و مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي تنحصر بالأبعاد التالية :

١- لقد كان مصدر التغير في المجتمع السعودي داخلياً – أي من تفاعل الأفراد داخل البناء الاجتماعي للمجتمع – التحول في مراكزهم و مكاناتهم الاجتماعية ، بمعنى أنه يحدث من الآثار غير المباشرة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على الأعضاء داخل النسق الاجتماعي ، فمثلاً التغير في قوامة و سلطة رب الأسرة ظهر كنتيجة ارتفاع مركز الزوجة و مركز الأبناء بسبب استقلال الزوجة و الأبناء اقتصادياً عن الآباء ، و انخاف سلطة المدرس في النسق التربوي ظهر نتيجة لتفوق المكانة الاجتماعية و الاقتصادية لبعض الطلاب على مكانة مدرسيهم ، و هذا النمط من التغير يعرف في الدراسات الاجتماعية بالتغير التفاعلي .

و يرى هذا الاتجاه عند دراسته للظواهر الاجتماعية في المجتمع أن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد تكون في حالة تداخل السلوك أكثر منها في حالة من التوازن ، و يركز هذا الاتجاه على أن التغير بالفعل الاجتماعي من داخل النسق الاجتماعي و ينشأ من تفاعل الأفراد فيما بينهم و ذلك بسبب التغير في المراكز و المكانات الاجتماعية للأفراد نتيجة لآثار برامج التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، مما يترتب عليه عملية عدم استقرار الأدوار الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي ، و السمة الأساسية لهذا النمط من التغير أنه يحدث في ظل القيم و المعايير الرئيسة في المجتمع ، فمثلاً قد ترتفع مراكز الأبناء و تزداد سلطاتهم في الأسرة ، لكن ثقافة المجتمع التي منحتها الدولة صفة الشرعية في برامجها الاجتماعية و التربوية تحد من حدوث عقوق الوالدين و التمرد عليهما .

٢- و قد يكون التغير من داخل البناء الاجتماعي و لكن لا يكون تفاعلياً في ظل القيم و المعايير الشرعية ، بل قد يكون في بعض الأحيان صراعياً يقوم على فكرة الصراع و فكرة التعارض بين قوة التحضر و قوة المعايير الثقافية ( الدينية و الاجتماعية ) .

و من أمثلة ذلك صراع الأجيال الذي حدث في المجتمع السعودي من آثار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فقد دعا ارتفاع مراكز الأبناء بسبب استقلالهم المادي عن آبائهم إلى صراع القيم بين الأجيال الشابة و الأجيال التقليدية حول السلطة في المنزل الذي ترتب عليه استقلال بالمسكن و الابتعاد عن الإقامة مع الوالدين . أو قد تحدث التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة التحرر من القيود التي يفرضها الرجل و عدم الاعتراف بقوامته و قيادته للأسرة بشكل تام .

٣- و في الوقت ذاته قد يكون الصراع داخلياً بشكل مباشر و لكنه ثقافي ، فيكون هناك مواجهة بين ثقافة المجتمع ( المعايير الدينية و الاجتماعية ) و قيم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها سياسة المجتمع ، فقد تصطدم أهداف البرامج التنموية مع قيم و معايير اجتماعية رئيسة مرتبطة بقوة ثقافة المجتمع ،

و من أمثلة ذلك ما كان من معارضة بعض المجتمعات السعودية في السنوات الأولى لخطط التنمية لبرامج تعليم المرأة خوفاً من تدنيس قيمة الشرف العائلي الذي يتعلق كثيراً بسمعة و سيرة المرأة ، و كذلك عندما وقف بعض المجتمعات السعودية موقفاً سلبياً في بداية البث التلفزيوني و ظنته مخالفاً لقيم دينية و اجتماعية .

و غالباً عندما يكون هناك حتمية للصراع بين قيم المجتمع و قيم المجتمع و قيم التنمية فإن التغير في ضوء افتراضات النظرية الصراعية يسير في اتجاه ( جدلي ) أي من الحالة إلى نقيضها ، ، ثم تحول نحو التآلف بين الحالة الأولى و الثانية ، ثم الاتجاه نحو نقيضها ( أي التحول من حالة "أ" ) إلى وضع مناقض و هي ( حالة "ب") ثم الوصول إلى وضع التآلف بين الحالتين ( أ- ب ) ثم التحول إلى وضع معاكس لهما و هو حالة ( ب – أ ) و هكذا.

فمثلاً ظاهرة السكن مع العائلة بعد الزواج في المجتمع السعودي ، طرأ عليها تغير صراعي جدلي ، فقد كان الآباء يمنعون استقلال الأبناء في مساكن خاصة بهم بعد زواجهم ، باعتبار أن سكن زوجة الابن في البيت الأبوي هو من حقوق الوالدين في الفترة المستقرة السابقة ( قبل البدء بتنفيذ خطط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ١٣٩٠ هـ ) ( و هذه حالة أ ) و في السنوات الأولى من مرحلة التغيير الاجتماعي حدث النقيض

، فأصبح اتجاه الأبناء هو الاستقلال عن مسكن الآباء بعد الزواج باعتبار أن الاستقلال بسكن عن البيت الأبوي من حقوق الابن و الزوجة وغالباً ما يكون شرطاً لإتمام الزواج (وهذه حالة "ب" ) . و عندما استقر المجتمع نسبياً و انتهت مرحلة الحضانة الاجتماعية التي تتبع مباشرة بداية فترة التغيير ؛ أصبح هناك عودة من أفراد المجتمع نحو مشاركة العائلة بالسكن بعد الزواج ، و لكن ليس مماثلة للحالة (أ) بل إنها مزيج بين الحالتين ( أ – ب ) و هي مثل أن يشترك الأشقاء في بناء مساكن مجاورة للوالدين ، أو تصميم منزل للعائلة يتسع لأكثر من أسرة تعيش في استقلال عن الأخرى ، أو يعهد البعض الآباء إلى شراء أرض ذات مساحة واسعة و يمنح الأبناء عند زواجهم جزءاً منها لبناء مسكن ليصبح مجاوراً للبيت الأبوي .

و نسوق مثالاً آخر ، فقد طرأ على تعليم الفتاة في المجتمع السعودي تغير صراعي جدلي ، فكانت بداية المجتمع معارضة لتعليم الفتاة حتى أن التعليم للفتاة يعوق زواجها باعتبارها فتاة متحررة خرجت على القيم الاجتماعية ( و هذه حالة "أ" ) ، تم تحول الأمر نقيضاً لهذه الحالة إلى انفتاح و إقبال متزايد من المجتمع ، و دفع بناتهم للحصول على الشهادات العلمية المتقدمة ، و أصبح عدم تعليم الفتاة عائقاً لزواجها بسبب عدم قبولها من الذكور الذين يرغبون بزوجات متعلمات ( و هذه حالة "ب" ) ، و عندما استقر المجتمع نسبياً أصبح هناك تآلف بين الحالتين ، فأصبح كثير من أفراد المجتمع يرغبون في تعليم الفتاة و لكن إلى مستوى علمي معين ، و كذلك توجيهها نحو تخصصات علمية محددة .

و بشكل عام تظهر و تنتشر التغيرات الصراعية الجدلية في البناء الاجتماعي و الثقافي للمجتمع السعودي كالنظر مثلا لموقف أفراد المجتمع من ظاهرة البث التلفزيوني أو موقفهم من زواج الأقارب و مجاورتهم ، أو موقفهم من الالتحاق ببعض المهن و الوظائف ... و غير ذلك .

٤ - و من ناحية أخرى فإن إضفاء صفة الشرعية و الحماية للجوانب الثقافية المعنوية في سياسة التغيير الاجتماعي أبرزت حقيقة بالغة الأهمية و هي حدوث " هوة ثقافية " بسبب التغير في العناصر المادية للمجتمع و ثبات الجوانب الثقافية المعنوية أو تغيرها بنسبة أقل من تغير الجوانب المادية ، و معنى ذلك حدوث تخلف ثقافي كلما حدث تغير مادي .

و تفسير ذلك أن المجتمع السعودي ممثل في الحكومة عندما اعتمد في سياسة التغيير على مبدأ إضفاء صفة الشرعية و المحافظة على القيم الدينية و المعايير الاجتماعية للمجتمع السعودي ، لا يمكنه بأي حال من الأحوال فصل النماذج الروحية و الأخلاقية المقبولة عن بعض العناصر الثقافية المعنوية الشائعة في المجتمع ، كالتقاليد و العادات و الاتجاهات الفكرية و المعتقدات الشعبية ، فلا يمكن تثبيت عناصر معينة من الثقافة ، باعتبار أن الثقافة كل لا يتجزأ، و التفاعل و التداخل موجود بين قيمها الدينية و التقاليد و العادات الاجتماعية و المعايير و العرف الاجتماعي .

و لهذا تنشأ " الهوة الثقافية " من جراء بقاء كثير من القيم و المعايير الثقافية بدون تغيير ، أو تغيرها ببطء لا يتلاءم مع سرعة تغير الجوانب المادية في المجتمع .

فمثلاً احترام قيمة الوقت في مؤسسات المجتمع الحديثة كتنظيم المستشفيات بالمواعيد و تنظيم مواعيد إقلاع رحلات الطيران ، و التحديد بدقة أوقات حضور و انصراف الموظفين في المؤسسات و الشركات ؛ قد لا يتلاءم مع سلوكيات كثير من أفراد المجتمع التي تعودت على التعامل مع الوقت بحرية و بدون ضوابط ، و هذا مما يعيق تكيف أفراد المجتمع مع برامج التنمية ، فنجد من الكثيرين يعرضون عن العمل في مؤسسات القطاع الخاص بسبب صعوبة الالتزام بأوقات الدوام ، و بعضهم يعزف عن التعامل مع المستشفيات التي تتطلب دقة في المواعيد مع الأطباء فينصرف إلى الطب الشعبي الي يقبله في كل وقت .

و قد يحدث بسبب الهوة الثقافية في المجتمع تضارب بين الاتجاهات التقليدية و الاتجاهات الجدية ، فمثلاً يحصل الجمهور على الخدمة المتميزة في المؤسسات الحكومية حسب مكاناتهم و علاقاتهم الاجتماعية دون مراعاة لأخلاقيات و مسؤوليات الوظيفة من قِبَل الموظفين ، كذلك يمكن أن يترتب على ظاهرة الهوة الثقافية في المجتمع عدم توفر القيم الفنية الحديثة عند الفرد و التي تتلاءم مع الممتلكات المادية كالسيارة و الثلاجة أو الفرن ، فيكون تعاملهم مع هذه الماديات بطريقة عشوائية و بقيم تقليدية مماثلة لما كانوا يستخدمونه مع الماديات التقليدية السابقة التي تؤدي نفس الغرض و هكذا ...

## ثانياً : نقطة الصفر في المجتمع السعودي ZERO POINT

و هي تلك النقطة التي يفترضها الباحث بداية لتغير اجتماعي في المجتمع المعني ، أي التي تفصل بين مرحلة سابقة على التغير و بين مرحلة التغير ، و منها أيضاً يبدأ قياس التغيرات الاجتماعية في المجتمعات التي خضعت لعوامل التغير ، كاتصال المجتمعات البدائية بالثقافة الغربية في حركات الاستعمار الأوربي ، كما فعل ( جود فري ومونيكا ويلسون ) ( G. and M. Wilson) في دراستهما للمجتمعات البدائية في شرق أفريقيا ( فؤاد إسماعيل ١٩٨٣ : ٤٢ ) .

إن افتراض نقطة صفر للمقارنة بين فترة سابقة على التغير و فترة التغير في مجتمع معين تقتضي اتباع طرق منهجية مختلفة في الحالتين ، ففي دراسة المجتمع في حالة الاستقرار ( أي فيما قبل التغير ) يستخدم الباحث المدونات و الوثائق التاريخية ، و يعتمد على جوانب من الفولكلور كالأدب الشعبي من قصص و أساطير و أمثال جارية ، كما يعتمد على ذاكرة المسنين ، و في هذه الحالة تتجه الدراسة نحو ثقافة المجتمع منهجاً و موضوعاً استناداً إلى أن الثقافة يمكن أن تعيش من خلال المصادر أجيالاً بعد الأجيال التي أنشأتها و صاغتها ، أما في دراسة المجتمع في فترة التغير فيعتمد الباحث على الملاحظة و الوقائع الإحصائية .

و لكن هل هناك أساس تاريخي يستند إليه الباحث لتحديد نقطة الصفر .. أم أنها نقطة يفترضها الباحث بطريقة اعتبارية أكثر منها موضوعية ؟ لقد رأت ( لوسي مير ) أن نقطة الصفر هي تحول تاريخي يتحدد بدخول عوامل مؤثرة في المجتمع المعني ، و تبناها آخرون مثل دويب على هذا النحو المذكور فأشار في الدراسة التي أجراها على قرية شاميريت في الهند إلى اتخاذ

عام ( ١٩٤٨ ) نقطة الصفر إذ قسمت البلاد إلى جزأين هما الهند و باكستان ، أي أن ذلك العام هو حدث تاريخي ابتدأت عنده التغيرات الاجتماعية .

و بالمثل جعل كل من ( جودفري و مونيكا ولسون ) اتصال المجتمعات البدائية في شرقي أفريقيا بالثقافة الأوروبية عند الاستعمار نقطة الصفر التي ابتدأت منها التغيرات في هذه المجتمعات ،

مما يضفي على نقطة الصفر ثوباً تاريخياً يجعلها أساساً صالحاً للتمييز بين مرحلتين من مراحل الوجود الاجتماعي تتضمنان تعارضاً ثقافياً و اجتماعياً في رأي جودفري و زوجته .

لذلك رأت ( لوسي مير ) أنه لدراسة أسباب التغير في مجتمع ما ، يجب أن نشخص فوراً نقطة بدئه ، الأمر الذي نزع إليه بعض الباحثين الذين درسوا التغير الاجتماعي بعد حدث تاريخي تعرضت له المجتمعات التقليدية بواسطة الاحتكاك بثقافات أرقى ، أو عن طريق تنفيذ مشروعات اقتصادية و تعليمية و اجتماعية ، أو بإدخال اصلاحات إدارية تنظيمية ، كما في المجتمعات القروية التي تتأثر بالمدينة و السلطات المركزية في العواصم ، و ذلك ما نراه في دراسات رد فيلد و يانج في قرى كوم المكسيكية و تايتو الصينية ، أو في دراسات عربية كما عند حامد عمار في دراسته للتغير الاجتماعي في قرية سلوا بأسوان ، أو عند عاطف غيث في دراسته للمجتمع القروي المتغير في قرى هلا و قيطون و كفر الشيخ .

و رغم ما تحاوله هذه الدراسات و غيرها من تحديد نقطة بدء تاريخي للتغيرات الثقافية و الاجتماعية في هذه المجتمعات ، إلا أنها لا تحدد بالدقة بداية محددة لهذه التغيرات ، كما أنها لا تفصل فصلاً تاماً بين مرحلتي الوجود الاجتماعية المستقرة و المتغيرة ، و هو ما يجعلها نقطة اعتبارية افترضت على طريق التطور الاجتماعي .

و لذا قد يختلف تقدير الحوادث التاريخية من باحث إلى آخر بوصفها عوامل مسؤولة عن أنواع معينة في التغير ، بالإضافة إلى صعوبة تحديد الوقت الذي استجاب فيه المجتمع لهذه العوامل رضاً أو قسراً ، ذلك أن ما بين وقوع المؤثرات المختلفة و وقوع الاستجابة فترة حضانة اجتماعية ، و فيها إما أن يتقبل المجتمع عوامل التغير ، و إما أن يلفظها تبعاً لمدى توافقها مع البيئة الداخلية فيه ، و لهذا يصعب على الباحث أن يحدد بالضبط البداية التاريخية الفعلية للتغير ،

و كل ما يستطيعه هو أن ينسب التغير الاجتماعي لبدايات أو نهايات عامة لتميز مراحل معينة من التغير بطريقة تقريبية ، و تؤكد ريتشاردز ذلك بقولها " إنه من الصعب إقامة أساس تاريخي لتحديد نقطة الصفر التي تبدأ منها في قياس تقدير العوامل التي أثرت في المجتمع محل الدراسة " .

و هكذا فإن نقطة الصفر لا يمكن إلا أن تكون بداية اعتبارية حددت بطريقة ذاتية بوصفها علامة مميزة على طريق التطور الاجتماعي في مجتمع ما .

و عندما نحدد نقطة الصفر للمجتمع السعودي بوصفها بداية اعتبارية للتغير الاجتماعي ؛ فإننا نتبع ما نزع إليه بعض الباحثين أمثال ( ردفيلد و يانج ) الذين درسوا التغير الاجتماعي بعد أحداث تاريخية تعرضت له المجتمعات التقليدية ن يمكن أن يكون هذا الحدث متمثلاً في تنفيذ مشروعات اقتصادية و تعليمية و اجتماعية و إصلاحات إدارية و تنظيمية مدخلة .

و بذلك نعد نقطة الصفر للتغير في " المجتمع السعودي " بداية تنفيذ برامج و خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة عام ( ١٣٩٠ هـ ) ، و بذلك يكون عام ( ١٣٩٠ هـ ) نقطة صفر تفصل بين فترتين متعارضتين و غير متماثلتين ، حيث يفصل ذلك التاريخ بين مرحلة سابقة على التغير و مرحلة التغير .

## ثالثًا : الفترة المستقرة و الفترة المتغيرة في المجتمع السعودي

| الفترة المستقرة | الفترة المتغيرة |
|---|---|
| نقصد بالفترة المستقرة في هذا الكتاب المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع السعودي قبل نقطة الصفر عام ( ١٣٩٠ هـ ) أي قبل بداية عملية التغيير الاجتماعي . | أما الفترة المتغيرة فنقصد بها المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع بعد نقطة الصفر أثناء عملية التغيير الاجتماعي . |

و يبدو واضحاً استخدام هذين المفهومين في الدراسات الاجتماعية و الأنثروبولوجية عند دراسة الباحثين التغير الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية .

فقد أشار ( روبرت ردفيلد ) إلى أن الفترة السابقة على التغير و التي نطلق عليها في البحث فترة الاستقرار لها خصائص تنطبق على المجتمع المحلي الصغير ، و أن الأشخاص يشعرون بالانتماء الشديد للمجتمع ، كما يتميز المجتمع بالصغر أذ يكون المجتمع وحدة مستقلة للملاحظة المباشرة ، كما يتميز المجتمع بالتجانس و هو تشابه نشاط الأفراد على أساس الجنس و الطبقات ، فضلاً عما يتميز به المجتمع من الاكتفاء الذاتي و هو أن جميع أنواع النشاط الاقتصادي و الاجتماعي تستغرق كل حياة الفرد و الجماعة داخل المجتمع دون حاجة إلى الخارج .

و يعد ( دور كايم ) أبرز من أعطى خصائص مميزة لهاتين الفترتين على أساس تقسيم العمل ، إذ ذكر أن المجتمع عندما يعتمد على نفسه في الإنتاج ، و يتشابه إنتاج الأفراد فيه ؛ فإن المجتمع يقوم على التضامن الآلي ، و هذا ما تتميز به المجتمعات التقليدية في الفترة المستقرة .

و عندما يعتمد المجتمع على المجتمعات الأخرى في الإنتاج و يتميز داخلياً بتقسيم العمل ؛ فإنه يقوم على التضامن العضوي ، و هذا ما يظهر دائماً في الفترة المتغيرة عند انتقال المجتمعات من البساطة و التقليد إلى التحضر و التحديث . الفترة المستقرة و الفترة المتغيرة

**وعندما تُذكر " الفترة المستقرة "** في هذا الكتاب فإنها تعني المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع منذ توحيد كيان المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١ هـ إلى نقطة الصفر عام ( ١٣٩٠ هـ و تعبر هذه الفترة عن استقرار في أنساق البناء الاجتماعي و ارتباطها بالبيئة و الثقافة السائدة .

**و حينما تُذكر " الفترة المتغيرة "** في هذا الكتاب فإنها تشير إلى المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع السعودي من نقطة الصفر عام ( ١٣٩٠هـ ) ( و هي بداية خطط التنمية ) إلى هذه الفترة المعاصرة ، و تعبر هذه الفترة عن إحداث تغيير مقصود في أنساق البناء الاجتماعي و ثقافة المجتمع .

**أسئلة المحاضرة الثانية**

س١: (أن سياسة المجتمع السعودي في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية قد منحت التغير الاجتماعي سمات و خصائص معينة خاصه في مصدره و اتجاهه و حركته)

تحدثي / تحدث بالتفصـــيل عن أهم خصـــائص و مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي.

س٢: اشرح / اشرحى الفارق بين مصطلحي التغير الاجتماعي و التغيير الاجتماعي.

**الاجابات:**

اجابة السؤال الاول: يبدو أن سياسة المجتمع في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية قد منحت التغير الاجتماعي سمات و خصائص معينة خاصه في مصدره و اتجاهه و حركته ؛ فقد تبين أن أهم خصائص و مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي تنحصر بالأبعاد التالية.

١- لقد كان مصدر التغير في المجتمع السعودي داخلياً – أي من تفاعل الأفراد داخل البناء الاجتماعي للمجتمع – التحول في مراكزهم و مكاناتهم الاجتماعية ، بمعنى أنه يحدث من الآثار غير المباشرة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على الأعضاء داخل النسق الاجتماعي ، فمثلاً التغير في قوامة و سلطة رب الأسرة ظهر كنتيجة ارتفاع مركز الزوجة و مركز الأبناء بسبب استقلال الزوجة و الأبناء اقتصادياً عن الآباء ، و انخفاض سلطة المدرس في النسق التربوي ظهر نتيجة لتفوق المكانة الاجتماعية و الاقتصادية لبعض الطلاب على مكانة مدرسيهم ، و هذا النمط من التغير يعرف في الدراسات الاجتماعية بالتغير التفاعلي.

٢- و قد يكون التغير من داخل البناء الاجتماعي و لكن لا يكون تفاعلياً في ظل القيم و المعايير الشرعية ، بل قد يكون في بعض الأحيان صراعياً يقوم على فكرة الصراع و فكرة التعارض بين قوة التحضر و قوة المعايير الثقافية ( الدينية و الاجتماعية ) .و من أمثلة ذلك صراع الأجيال الذي حدث في المجتمع السعودي من آثار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فقد دعا ارتفاع مراكز الأبناء بسبب استقلالهم المادي عن آبائهم إلى صراع القيم بين الأجيال الشابة و الأجيال التقليدية حول السلطة في المنزل الذي ترتب عليه استقلال بالمسكن و الابتعاد عن الإقامة مع الوالدين . أو قد تحدث التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة التحرر من القيود التي يفرضها الرجل و عدم الاعتراف بقوامته و قيادته للأسرة بشكل تام .

٣- و في الوقت ذاته قد يكون الصراع داخلياً بشكل مباشر و لكنه ثقافي ، فيكون هناك مواجهة بين ثقافة المجتمع ( المعايير الدينية و الاجتماعية ) و قيم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها سياسة المجتمع ، فقد تصطدم أهداف البرامج التنموية مع قيم و معايير اجتماعية رئيسة مرتبطة بقوة ثقافة المجتمع ، و من أمثلة ذلك ما كان من معارضة بعض المجتمعات السعودية في السنوات الأولى لخطط التنمية لبرامج تعليم المرأة خوفاً من تدنيس قيمة الشرف العائلي الذي يتعلق كثيراً بسمعة و سيرة المرأة ، و كذلك عندما وقف بعض المجتمعات السعودية موقفاً سلبياً في بداية البث التلفزيوني و ظنته مخالفاً لقيم دينية و اجتماعية .

٤ - و من ناحية أخرى فإن إضفاء صفة الشرعية و الحماية للجوانب الثقافية المعنوية في سياسة التغيير الاجتماعي أبرزت حقيقة بالغة الأهمية و هي حدوث " هوة ثقافية " بسبب التغير في العناصر المادية للمجتمع و ثبات الجوانب الثقافية المعنوية أو تغيرها بنسبة أقل من تغير الجوانب المادية ، و معنى ذلك حدوث تخلف ثقافي كلما حدث تغير مادي. و تفسير ذلك أن المجتمع السعودي ممثل في الحكومة عندما اعتمد في سياسة التغيير على مبدأ إضفاء صفة الشرعية و المحافظة على القيم

الدينية و المعايير الاجتماعية للمجتمع السعودي ، لا يمكنه بأي حال من الأحوال فصل النماذج الروحية و الأخلاقية المقبولة عن بعض العناصر الثقافية المعنوية الشائعة في المجتمع ، كالتقاليد و العادات و الاتجاهات الفكرية و المعتقدات الشعبية ، فلا يمكن تثبيت عناصر معينة من الثقافة ، باعتبار أن الثقافة كل لا يتجزأ، و التفاعل و التداخل موجود بين قيمها الدينية و التقاليد و العادات الاجتماعية و المعايير و العرف الاجتماعي

الاجابة للسؤال الثاني::: _____

إن الفارق بين مصطلحي التغير الاجتماعي و التغيير الاجتماعي يتمثل في مدى تدخل الإنسان في عملية التغير.فكلما تدخل الإنسان لإحداث التغير أطلق على هذه العملية تغييراً ، و عادة يكون التغيير مخططاً ، و يسعى إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يقوم على التحديد الواقعي و المثالي لاحتياجات المجتمع ، و التنمية الاجتماعية عملية من عمليات التغيير الاجتماعي المخططة و المبرمجة لإحداث تغيرات في الأنساق التربوية و الأسرية و البيئية و التنظيمية و الثقافية.

أما التغير الاجتماعي:: فإنه يحدث تلقائياً نتيجة تأثير خدمات و برامج أحدثها الإنسان في واقعه الاجتماعي ، و حينئذ يكون تغير الظاهرة بطريقة تلقائية ليس مقصوداً بفعل الإنسان و تدخله لإحداث هذا التغير . و على هذا الأساس فإن مصطلح " التغير الاجتماعي "يعبر عن الاتجاه الذي تتبعه الظاهرة الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي في تطورها بطريقة تلقائية ، إما بتقهقرها أو تقدمها تبعاً للعوامل التي تتأثر بها داخل أو خارج البناء الاجتماعي.

هذه العوامل تكون غير موجهة في إصابة الظاهرة بالقوة أو الضعف أثناء وجودها في الواقع الاجتماعي ، فمثلاً ظاهرة الجريمة يزداد معدل ارتكابها في المجتمع بسبب التوسع في استقدام الأيدي العاملة الأجنبية ، و ظاهرة الجنوح عند الأحداث تزداد بسبب خروج المرأة للعمل خارج المنزل ، فيلاحظ من ذلك أن ظاهرة الجريمة أو الجنوح تأثرت بعوامل غير موجهة لها ، و هذا التحول الذي طرأ على معدلها يعد تغيراً لأنه كان تلقائياً .

اعداد : ابونايف ٩٩٩ / تنسيق: mona-2